

## النقد الدولي: ارتفاع مواطن الضعف الاقتصادية لسلطنة عُمان

الخميس 4 يوليو 2019 09:26 م

دعا صندوق النقد الدولي، سلطنة عُمان، إلى مزيد من الإجراءات والتدابير، بالتزامن مع ارتفاع مواطن الضعف الاقتصادية الكلية، في البلاد. وقال الصندوق في بيان عقب اختتام مشاورات المادة الرابعة مع سلطنة عُمان، الخميس، أن مسقط ما زالت تواجه "ارتفاعاً في الدَّين الحكومي والخارجي، بينما تأخرت بعض إصلاحات المالية العامة".

وتابع: أدت زيادة مواطن الضعف، إلى تخفيضات جديدة في التصنيف الائتماني السيادي، وزيادات في علاوات المخاطر السيادية. ودعا الصندوق، السلطنة إلى "ضبط أعمق لأوضاع المالية العامة، مع مواصلة الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص".

وتراجع عجز الموازنة في سلطنة عُمان إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، مقابل 13.9% في 2017.

إلا أن إجمالي الدَّين الحكومي، زاد بنسبة 7% ليصل إلى 53.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2018.

وواصلت السلطنة جهودها على صعيد السياسات، من أجل تقوية مركز المالية العامة، وتعزيز النمو والتوظيف بقيادة القطاع الخاص، وتشجيع التنوع الاقتصادي، منذ أزمة هبوط أسعار النفط منتصف 2014.

وحدث الصندوق، مسقط على التعجيل بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، واتخاذ إجراءات لتعديل الإنفاق الحكومي.

وتوقع تراجع إنتاج السلطنة إلى 970 ألف برميل يوميا من النفط الخام في 2019 مقابل 980 ألفاً في العام السابق له.

كما تنبأ بتراجع معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السلطنة، إلى 0.3% في 2019 مقابل 2.2% في 2018.

وتنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي.

وتساهم صناعة النفط بـ44% من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة، بينما تستهدف خفضها إلى 22% بحلول 2020، من خلال استثمار 106 مليارات دولار.

وتضررت خزائن الحكومة العمانية بشدة جراء هبوط أسعار النفط على مدى السنوات القليلة الفائتة.

وأثار تعزيز السلطنة للاقتراض الخارجي مخاوف بين المستثمرين ودفع تصنيفها الائتماني إلى مستوى عالي المخاطرة.

وكانت السلطنة في الأصل تخطط لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% في 2018، بينما من المتوقع حالياً أن تبدأ تطبيقها في 2020.

وبغية توجيه خفض عجز الميزانية في سلطنة عمان، قال الصندوق إنه يرحب بخطط مسقط للعمل مع البنك الدولي بشأن مراجعة الإنفاق العام مما قد يساعد في تعزيز كفاءة الإنفاق.

